

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيير (نائب الرئيس) (هايتي)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



من المناقشات بغية التوصل إلى "الكتلة الحرجة" من التمويل الأساسي وتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تتناول المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ذات الصلة هذه القضية في عام ٢٠١١.

٣ - ومضى يقول إن التقرير يقدم توزيعاً للنسب الأساسية لمختلف فئات المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٨. وبصفة خاصة فقد انخفض متوسط النسبة الأساسية للمساهمات المتصلة بالتنمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضاً كبيراً في السنوات الـ ١٥ الماضية من ٧٠ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ٤٧ في المائة عام ٢٠٠٨. ولهذا أهمية خاصة حيث أن مصادر تمويل عديدة أخرى، بما فيها المساهمات المقدمة من كيانات حكومية دولية وغير حكومية وخاصة هي مساهمات غير أساسية.

٤ - واستطرد قائلاً إن المساهمات غير الأساسية المتصلة بالتنمية والمخصصة إلى حد كبير لبرامج ومشاريع بعينها شهدت أكبر نمو في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٨، فزادت بما يقرب من خمسة أضعاف بالقيمة الحقيقية. وأشار في هذا الصدد إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ يحث المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة على اتخاذ تدابير لتحسين إدارتها وإشرافها على هذا التمويل. ويطلب التقرير أيضاً من مجالس الإدارة أن تدرج في تقاريرها السنوية تقييماً لمدى توافق هذا التمويل مع الخطط الاستراتيجية لمختلف المنظمات. ومن المتوقع أن يبدأ تقديم التقارير في عام ٢٠١١.

٥ - وتطرق إلى أنه جرى البدء في إنشاء سجل مركزي للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وفقاً للولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣

نظراً لغياب السيدة أوشير (منغوليا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيير (هايتي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/65/39) و (A/65/79-E/2010/76 و A/65/218)

١ - السيد سيث (مدير مكتب الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي): عرض تقرير الأمين العام المعنون "تحليل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٨" (A/65/79-E/2010/76). وقال إن التقرير يلقي الضوء على اتجاهات التمويل الرئيسية: بلغ إجمالي المساهمات في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠٠٨: ٢٢,٢ بليون دولار، مما يمثل زيادة بالقيمة الحقيقية نسبتها ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧؛ وتضاعف تقريباً إجمالي المساهمات بالقيمة الحقيقية في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨. وأشار أيضاً إلى أن التقرير يميز، للمرة الأولى، بين التمويل من أجل الأنشطة المتصلة بالتنمية والمساعدات الإنسانية، وهو جانب ستجري مواصلة تنقيحه في تقرير السنة القادمة.

٢ - وأضاف أن الاعتماد على عدد قليل من البلدان المانحة لتقديم الموارد الأساسية أمر يدعو إلى القلق. وعلى سبيل المثال، ففي عام ٢٠٠٨ كانت خمسة بلدان مسؤولة عن حوالي نصف جميع التمويل الأساسي من أجل الأنشطة المتصلة بالتنمية، مما يجعل من الصعب على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المحافظة على الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية الضرورية لتشغيل الجهاز بفعالية. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ الذي يدعو مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى البدء في مزيد

بين الجنسين. ولما كان جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو مركز التنسيق الرئيسي لمعالجة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، فإن تقديم الدول الأعضاء للدعم القوي أمر حاسم لمساعدته على تلبية الطلب المتزايد بسرعة كبيرة على الدعم التقني والدعم المتعلق بالسياسات في هذا المجال.

٩ - ومضت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وضع مذكرات توجيهية، فيما يتعلق بالسياسات والبرامج، للوسطاء في خمسة مجالات رئيسية لمفاوضات السلام أسهمت في المناقشات المتصلة بقراري مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وأنشأ الصندوق أيضا مركزا فاعليا للمعرفة بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. وجرت مواءمة ممارسات التقييم التي يقوم بها الصندوق مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بغية تحديد العناصر الرئيسية اللازمة للتكرار الناجح للمبادرات التي يدعمها الصندوق. وبدأ مركز موارد التقييم التابع للصندوق العمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٠ وأعلن جميع التقييمات واستجابات الإدارة بما في ذلك على شبكة الإنترنت.

١٠ - واستطردت قائلة إن جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكنه الاستفادة من آليات التنسيق الحالية التي اتبعتها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالفعل على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد دعم الصندوق الجهود التي بذلتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة المديرين الإقليميين لبناء اتساق أكبر على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين. كما عزز الصندوق مفهوم المساواة بين الجنسين وفرص التعلم في البرامج التجريبية "توحيد الأداء". واضطلع الصندوق أيضا بدور محوري في الشبكات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالسلام والأمن، كما قاد الصندوق مؤخرا جهودا مشتركة بين الوكالات لصياغة مشروع للمؤشرات العالمية من أجل رصد تنفيذ قرار

بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وسيكون مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسؤولا عن إنشاء السجل في إطار خطة عمله لمواءمة ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يجري الانتهاء من قاعدة بيانات إحصائية مالية ونظام للإبلاغ على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١١، مما سيوفر توزيعا مفصلا للمساهمات والنفقات المتعلقة بهذه الأنشطة، ويكون مفيدا في وضع تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وستقوم الإدارة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومكتب تنسيق عمليات التنمية بتنظيم اجتماع للخبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لمناقشة الإبلاغ على نطاق المنظومة عن تلك الأنشطة.

٦ - وأخيرا، أشار إلى أن هناك قلقا واسع النطاق داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أن تكون المساهمات المقدمة من أجل الأنشطة التنفيذية أقل في عام ٢٠١٠ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩.

٧ - السيدة البيردى (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت، في سياق عرضها للتقرير عن أنشطة الصندوق الذي قدمه الأمين العام (A/65/218)، إن إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعيين ميشيل باشيليت كأول رئيسة تنفيذية له يدلان على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨ - وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مسترشدا بخطته الاستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١٣، يعمل مع شركاء لتعزيز أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وإنهاء العنف ضد المرأة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات، والنهوض بالعدل

١٤ - وأكد من جديد أهمية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، وقال إن التوجيه المقدم في إطار قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ يضع توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي للأمم المتحدة والطرق التي تتبعها على الصعيد القطري، وبين أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تنفذ لصالح البلدان المستفيدة من البرنامج بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية. فضلا عن ذلك، ينبغي ألا تكون هناك قيود على قدرة الحكومات الوطنية على تحديد أولوياتها الإنمائية أو اختيار شركائها الإنمائيين.

١٥ - ومضى يقول إنه ينبغي تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية على أساس أن القيادة الوطنية وملكية البلدان لاستراتيجياتها الإنمائية ينبغي أن تكونا مبدأ توجيهيا لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية على الصعيد القطري. وينبغي أن يدعم الشركاء تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، كما ينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمآخون الثنائيون بمواءمة برامجهم التعاونية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتوفيق بين فرادى برامجهم التعاونية وبين تلك الاستراتيجيات.

١٦ - ورحب بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وبخاصة تأكيده على ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية كافيا كما ونوعا والولاية الواضحة التي حددها مجالس إدارات الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة بغية تحديد تعريف "الكتلة الحرجة" من الموارد الأساسية.

١٧ - السيد شارلييه (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة أيسلندا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عمليتي

مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتوقع أن تجري الموافقة عليه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويواصل الصندوق أيضا الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي.

١١ - وأشارت إلى أنه بينما يشكل عمل الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين أحد القطاعات الرئيسية التي يعتبر أن للإصلاح أكبر أثر إيجابي فيه فإن الأعمال والميزانيات المخصصة للمساواة بين الجنسين كثيرا ما لا يجري تحديدها. والقدرة على تلبية الطلبات القطرية ضعيفة بدرجة تدعو إلى الأسف.

١٢ - وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اضطلع بدور رائد في عدد متزايد من الشراكات على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، مما ساهم في خفض تكاليف المعاملات واستخدام القدرات الفريدة للأمم المتحدة على نحو أفضل. وقد زادت المساهمات المقدمة إلى الصندوق في السنوات الأخيرة، إلا أنها ما زالت غير كافية لتلبية الطلب المتزايد على الخبرات والبرامج والخدمات اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ولذلك فمن الضروري توفير دعم طموح ويمكن التنبؤ به، وبخاصة لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك للصناديق الاستئمانية التي يديرها.

١٣ - السيد الحضرمي (اليمن): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية تدعو إلى مواصلة تحسين فعاليته واتساقه وتأثيره وزيادة الموارد زيادة كبيرة. ويجب معالجة الاختلال بين التمويل الأساسي وغير الأساسي بوضوح أكبر، حيث أنه سبب رئيسي لعدم اتساق الجهاز، بما في ذلك على الصعيد القطري، وقد أدى كذلك إلى اتباع الأمم المتحدة نهج مشوهة ومتفاوتة في تنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية.

وتمكين المرأة الذي، إلى جانب كونه إنجازا كبيرا صوب تحقيق المساواة بين الجنسين، فهو أيضا طفرة هائلة في ترشيد عمل المنظومة.

١٩ - ومضى يقول إن منظومة الأمم المتحدة لديها القدرة على الحفاظ على إسهاماتها في التنمية، بل زيادتها، وبخاصة إذا اتبعت مبادئ فعالية المعونة في تحسين الأثر الإنمائي للمعونة على الصعيد القطري. ومن هذا المنطلق يشجع الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة على مواصلة التركيز على النتائج وحسن التوقيت وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتبسيط عملية تقديم التقارير والعمل مع شركائها فيما يتعلق بالمبادرات المشتركة للرصد والتقييم والإبلاغ بحيث تستفيد من التأزر وتتجنب الازدواجية.

٢٠ - السيد بيترانتو (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي تؤيد البيان الصادر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأمم المتحدة لديها دور هام تضطلع به في النهوض بالشراكات في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية من خلال أنشطتها التنفيذية التي يعززها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتكمن قوة الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة في مشروعيته على الصعيد القطري باعتباره شريكا محايذا وموضوعيا وموثوقا به لدى كل من البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة. والرابطة تدعم الجهود الجارية لتحسين فعالية الأنشطة التنفيذية من خلال الاتساق على نطاق المنظومة.

٢١ - وأضاف أنه بينما يرحب وفد بلده بزيادة التمويل المتاح لهذه الأنشطة، فهو يشعر بالقلق بشأن الاختلال بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. ومن شأن التخطيط المتعدد السنوات والأطر التمويلية أن يساعد على معالجة تجزؤ الموارد ويكفلا أن تكون هذه الموارد كافية ومتواصلة ويمكن

الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أذربيجان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة عنصر رئيسي في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشكل تدفقا هاما من الموارد للبلدان النامية. وهذه الموارد تمر من خلال نظام مجزأ للأمم المتحدة ساهم تعقيده في تحمل جميع الأطراف لارتفاع تكاليف المعاملات والأعباء الإدارية الثقيلة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا التمويل يمكن تسليمه بطريقة تعزز الاتساق على نطاق المنظومة؛ ووفقا لذلك فالاتحاد يؤيد هدف تحقيق قاعدة تمويل مستقرة ويمكن التنبؤ بها وكافية من أجل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. ومع ذلك، من الضروري معالجة مسألة إيجاد توازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. ويمكن أن تكون الموارد غير الأساسية مفيدة في إكمال التمويل الأساسي، إلا أن هناك خطرا من احتمال زيادة تكاليف المعاملات لجميع الأطراف وتقويض الأولويات. وفضلا عن ذلك، ينبغي بذل الجهود لتوسيع نطاق قاعدة التمويل الأساسي، ففي الوقت الذي تناقصت فيه الحصة النسبية لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، يكون من المشكوك فيه ما إذا كان ينبغي لتلك البلدان مواصلة تقديم النصيب الأكبر من هذا التمويل.

١٨ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز على نطاق المنظومة على مدار السنة الماضية لجعل الأداء التنفيذي للأمم المتحدة أكثر فعالية على الصعيد القطري، وقال إن الاتحاد مستعد لاتخاذ خطوات إضافية تحقيقا لهذا الغرض. وأضاف أن نهج "توحيد الأداء" هو خير وسيلة لتحسين الأداء وهو نموذج رئيسي للمستقبل. وأحد المعالم الأخرى في طريق تحقيق المزيد من الاتساق لمنظومة الأمم المتحدة هو إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين

التمويل الأساسي وغير الأساسي بغية كفالة أن تكون تلك الأنشطة متسقة ومتناسكة وموحدة. ومن الوسائل الأخرى لتحقيق هذا الهدف آليات التمويل الجمعة الجديدة التي يمكن أن يحقق مجتمع المانحين استفادة كبيرة منها إلى جانب التخطيط المتعدد السنوات والأطر التمويلية المتعددة السنوات.

٢٤ - وأضاف أنه فضلا عن ذلك، فإن الموارد غير الأساسية، التي تبلغ حاليا حوالي ٧١ في المائة من إجمالي المساهمات، ينبغي أن تتسق اتساقا تاما مع الخطط الاستراتيجية لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وولاياتها ومع أولويات البلدان المستفيدة من البرنامج داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهناك أهمية خاصة للتمويل الكافي كما ونوعا بالنسبة لتمكين الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - السيد فان در فليت (هولندا): تكلم باسم جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وملاوي، وموزامبيق، والنرويج، وهولندا، فرحب باستجابة الأمم المتحدة للأزمات الجارية ودعا البلدان المانحة إلى احترام التزامهم الخاصة بالمعونة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال أنه مع ذلك فتهيئة تمويل أكبر وأفضل ليس إلا جزءا من الحل، فمن الضروري أن يكون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية في الميدان. وأضاف أن مبادرة "توحيد الأداء" خطوة بارزة إلى الأمام في ذلك الاتجاه، إلا أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات. وينبغي الاستمرار في تقليل عبء الإبلاغ الواقع على الأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛ وينبغي أن يكون نظام تمويلها أكثر اتساقا واستجابة لاحتياجات البلدان؛ كما ينبغي

التنبؤ بما بحيث تكون قادرة على الاضطلاع بدورها الحاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لتحقيق هذا الغرض، وينبغي أن توجه صوب الأولويات الإنمائية الوطنية.

٢٢ - ومضى يقول إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيد تأييدا تاما التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وينبغي أن يكون هذا التعاون، مثله مثل جميع أشكال التعاون الدولي، قائما على الطلب. وهناك حاجة إلى بذل جهود لسد الفجوة القائمة في التمويل عن طريق تعبئة كل التمويل الممكن بينما ينبغي أن يكون لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي دور معزز في تيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الجديدة والناشئة. والرابطة على أهبة الاستعداد للتعاون، بروح من الشراكة، مع منظمات إقليمية ودولية أخرى في تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بينما تواصل العمل داخل الأطر الثنائية والثلاثية الأطراف لمساعدة البلدان النامية الأخرى على تحقيق هذه الغاية.

٢٣ - السيد أشاريا (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن الأمم المتحدة هي الراعية لعامة المصالح الإنمائية لتلك البلدان على الصعيد العالمي، وأنه لما كان الأمر كذلك فمن الضروري تعزيز فعاليتها. وأكد على الطابع العالمي والطوعي والحايد والمتعدد الأطراف للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ وأضاف أنه يجب أن تتسق هذه الأنشطة مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج وأن تحترم مبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين. وبالنسبة لمسألة التمويل من أجل الأنشطة التنفيذية، وبينما أنه من المشجع ملاحظة أن قاعدة التمويل توسعت لتشمل المانحين غير التقليديين والقطاع الخاص، فمن الضروري معالجة الاحتلال بين

التنمية، على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/65/79-E/2010/76). وأضاف أنه من المشجع أيضا ملاحظة أن إجمالي المساهمات المقدمة لتلك الأنشطة زادت من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٨ بمعدل أسرع من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٠ - ومضى يقول إن المجموعة كانت مع ذلك قلقة من أن النمو في المساهمات التي قدمت إلى منظومة الأمم المتحدة على مدار السنوات الخمس الماضية قد يصيبه الركود أو ربما ينخفض في عام ٢٠١٠ بسبب الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية. وأعرب عن قلق المجموعة بصفة خاصة بشأن أثر الأزمات المتعددة على البلدان الأفريقية، مما يهدد تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، فضلا عن الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن المجموعة قلقة أيضا بشأن الاحتلال المتزايد بين التمويل الأساسي وغير الأساسي من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٨.

٣١ - واستطرد قائلاً إن الملكية والقيادة الوطنيتين ينبغي أن تكونا المبدأ التوجيهي في العمل لتحسين نوعية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ورصده بانتظام. وسيكون هذا أيضا آلية للدعم ومساعدة البلدان المستفيدة من البرنامج على تعزيز قدرات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ولهذا ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يسعى بشدة إلى تحقيق هدف تعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري. ومن شأن هذه الجهود المساعدة على استقطاب المزيد من الموارد الأساسية وغير المخصصة من الشركاء الإنمائيين.

٣٢ - وأضاف أن المساهمات المقدمة من مانحين غير تقليديين إلى منظومة الأمم المتحدة أصبحت أكثر أهمية،

تنفيذ خطة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين على وجه السرعة لصالح تناسق ممارسات الأعمال.

٢٦ - ومضى يقول إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وضع سبل المضي قدما. ولذا، فإنه من الواضح أن هناك حاجة إلى أن يكون المنسقون المقيمون قادرون على التصدي للمطالب الصعبة، وبخاصة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وأن يمتلكوا السلطة المناسبة لقيادة أفرقتهم القطرية بحيث تخدم السياسات التي تدخلها الدول الأعضاء الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة وفي الوقت المناسب.

٢٧ - واختتم كلامه قائلاً إن إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كجزء رئيسي من الجهاز التنفيذي خطوة أخرى إلى الأمام. وأعرب عن أمله في أن يحقق جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إصلاحات تشد الحاجة إليها ومعاملة أفضل للقضايا الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

٢٨ - السيد مجوبي (ملاوي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه جرى إدراج أهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القارة من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغير ذلك من المبادرات الإقليمية. وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على الخصائص الأساسية لتلك الأنشطة، وهي أنها ذات طبيعة عالمية وطوعية وتقدم كمنح وتتسم بحيادها وتعدد أطرافها. وللملكية والقيادة الوطنيتين أهمية مماثلة، فليس هناك نهج واحد "مناسب لجميع الحالات" وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية قادرة على تلبية مختلف متطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج، كما ينبغي أن تكون متسقة مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب الجماعة بزيادة إجمالي المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية من أجل

- وبخاصة مع تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشكل موارد المانحين المتعددين أو الموارد المجمعّة لتمويل أنشطة بعينها تقوم بها الصناديق والبرامج مساهمات هامة بالنسبة لتوفير موارد إضافية ويمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية. ومن الضروري أيضا بذل جهد أكبر لتعزيز أثر البرامج على الصعيد القطري ولكفالة ارتكازها على أولويات وطنية.
- ٣٣ - وأعرب عن ترحيب المجموعة باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الذي سيقطع شوطا طويلا صوب ضمان معالجة أصحاب المصلحة الرئيسيون للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يعزز هيكل تمويل تلك الأنشطة.
- ٣٤ - وأخيرا، قال إن المجموعة تؤكد من جديد دعمها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وإتمامها بها، وتأمل في أن يتوفر المزيد من التمويل الأساسي قريبا بغية تمكين البلدان الأفريقية من تلبية احتياجاتها الإنمائية.
- ٣٥ - السيد وانغ مين (الصين): قال إنه خلال الثلاث سنوات منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، تغلبت صناديق وبرنامج الأمم المتحدة على صعوبات عديدة، بما فيها تلك التي سببتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بل أحرزت تقدما إيجابيا.
- ٣٦ - وأضاف أن نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية شكل مرة أخرى توافقا سياسيا عالميا في الآراء وقدم زحما جديدا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذه المناسبة استعرض رئيس الوزراء طريق الصين لتحقيق التنمية وقطع التزامات رسمية بتقديم مساعدة إنمائية باسم الصين حكومة وشعبا، بما في ذلك
- مبادرات جديدة لتعزيز التعاون الإنمائي مع البلدان النامية الأخرى.
- ٣٧ - ومضى يقول إن السنوات الخمس القادمة حاسمة بالنسبة للجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى ذلك، فمن الضروري تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ والوثيقة الختامية للمؤتمر العام الرفيع المستوى على نحو شامل وفي الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لصناديق وبرنامج الأمم المتحدة أن تضع ترتيبا صارما للأولويات بين مختلف البرامج وأن تقاوم التدخل وأن تعطي الأولوية دائما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وينبغي أيضا أن تركز صناديق وبرنامج الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى أفريقيا في جهودها للحد من الفقر وتحقيق التنمية، وتكثيف الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا، ومساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على التنمية الذاتية بفعالية.
- ٣٨ - وأضاف أن زيادة موارد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يشكل شاغلا أساسيا للبلدان النامية، فبدون الدعم المالي لا يمكن عمل شيء يذكر لتعزيز التنمية، ناهيك عن كفاءة الجهاز الإنمائي وخضوعه للمساءلة. والموارد الأساسية الكافية والمستقرة والتي يمكن التنبؤ بها أمر أساسي للأنشطة التنفيذية ولتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.
- ٣٩ - واستطرد قائلا إن الاتجاه التنافسي الحالي للتمويل الإنمائي والاختلال في هيكل الموارد أضرب بالغ الضرر باتساق وكفاءة الجهاز الإنمائي ومن المرجح أن يؤدي إلى استمرار تقويض الخصائص الأساسية للمساعدة الإنمائية، فضلا عن مبدأي الملكية والقيادة الوطنيتين للبلدان المتلقية. ويكمن الحل في وفاء البلدان المتقدمة النمو، على نحو فعال وفي الوقت المناسب، بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتمد عليها المسؤولية والمصادقية الدوليتان للمانحين.

وأساليب جديدة من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوتيرة سريعة.

٤٣ - السيد فارياس (البرازيل): قال إن عام ٢٠١٠ قد تميز بالجهود المكثفة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وجرت مناقشات في كثير من المحافل المختلفة عن كيفية تحسين الأنشطة التنفيذية بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تتصدى للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية وتعزز التنمية المستدامة. وتقرر أيضا مواصلة تعزيز منظومة الأمم المتحدة عن طريق إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو كيان يسترشد بمبدأ العالمية والطرح القائل بأن جميع البلدان تحتاج إلى الدعم لتحقيق المساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة.

٤٤ - وأضاف أنه لهذا يرحب وفد بلده بتعيين امرأة من أمريكا اللاتينية كأول رئيسة لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والوفد مقتنع بأنه في ظل قيادتها الحكيمة سيتمكن الكيان الجديد من الاضطلاع بولايته والتعجيل بالنهوض بالمرأة والارتقاء بدور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق النساء والفتيات في كل مكان.

٤٥ - ومضى يقول إن قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة قدم عددا من الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها، وبخاصة في مجالي إدارة وتمويل الأنشطة التنفيذية. وفي هذا الصدد، ينبغي الانتهاء من جميع التشريعات ذات الصلة بصناديق وبرامج الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وستكون تلك المعلومات مفيدة بالنسبة لمفاوضات اعتماد الاستعراض الشامل الجديد للسياسات. ويتطلع وفد بلده أيضا إلى تلقي معلومات بشأن الاستعراض الشامل للإطار المؤسسي

وسيكون لهذا أيضا أثر كبير على الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتغلب على التحديات العالمية الحالية والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٤٠ - وقال إن وفد بلده يدعو جميع الشركاء في التنمية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة والوثيقة الختامية للمؤتمر العام الرفيع المستوى، واتخاذ إجراءات فورية وعملية لتحسين تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ووفاء كل شريك بمسؤولياته والتزاماته، وبذل جهود مشتركة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

٤١ - وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة هامة للبلدان النامية لكي تستخدم مزاياها النسبية وتقدم مساعدة متبادلة وتجمع قواها سعيا إلى تحقيق التنمية المشتركة. وهذا التعاون مكمل هام للتعاون بين الشمال والجنوب ويجب ألا يكون بديلا له. وتدعو البلدان النامية لأكثر من عقد من الزمان المجتمع الدولي إلى تقديم دعم أكبر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وهيئة بيئية أفضل لهذا الدعم. ولهذا فمن المشجع أن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدان النامية قطع شوطا كبيرا في السنوات الأخيرة. وتدل آليات التبادل والتعاون التي تزداد تنوعا على الإمكانيات والأهمية الضخمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أثنى المجتمع الدولي أيضا على التصميم والتضامن والتعاون الذي أبدته البلدان النامية.

٤٢ - ومضى يقول إن حكومة بلده قد أولت دائما أهمية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع البلدان النامية الأخرى. وقد عززت الحكومة آليات للتعاون، مثل منتدى التعاون الصيني - الأفريقي ومنتدى التعاون الصيني - العربي والمركز الدولي للحد من الفقر في بيجين. وذكر أن حكومة بلده تتطلع إلى مواصلة إجراء مناقشات متعمقة بشأن أفكار

التنفيذية أن حكومة بلده تتطلع إلى استكشاف مفهوم "الكتلة الحرجة" بمساعدة وكالات الأمم المتحدة.

٥٠ - وأضاف أن التقييمات التي تقودها البلدان لمبادرة "أمم متحدة واحدة" أكدت أن نهج "توحيد الأداء" يسهم في تجديد القيادة الحكومية لبرامج الأمم المتحدة والاتساق بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية. وفي هذا السياق، من المهم دعم متابعة وتقييم برامج الأمم المتحدة، فضلا عن بناء القدرة على التقييم الوطني، حيث أن تقييمات النوعية أمر حاسم بالنسبة لصنع القرار الجماعي. وتدعو سويسرا إلى أن تنفذ الأمم المتحدة القرارات ذات الصلة علة نحو عاجل.

٥١ - وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصل تقديم قيمة مضافة في توجيهاته التنفيذية بشأن تنفيذ الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل ثلاث سنوات والتي تجري كل أربع سنوات. وأضاف أن التزام المنسقين المقيمين أمر أساسي أيضا في توحيد عمل منظومة الأمم المتحدة لتدعيم العمليات ذات القيادة الوطنية على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، يتعين إيجاد سبل أفضل لدعم وتمكين هؤلاء المنسقين، بما في ذلك من خلال مسارات وظيفية قابلة للنمو وتقييمات أداء ذات صلة وتنقل أفضل للموظفين. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى التقييمات المقبلة لتجارب البلدان التي تشارك في عملية الإصلاح، فضلا عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات المزمع عقده عام ٢٠١٢.

٥٢ - السيد يوسف (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا بوصفها أحد أكبر المستفيدين من الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة فهي تعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تضطلع به الوكالات الإنمائية في التصدي للتحديات المتعددة الجوانب المتعلقة بالتنمية. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء سريع لمعالجة افتقار البلدان النامية إلى

القائم لتقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة لكي تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا في دورتها المقبلة.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالتمويل، يتطلع وفد بلده إلى العمل المعني بمواصلة تطوير مفهوم "الكتلة الحرجة"، واستكشاف سبل تطبيقه على جميع الصناديق والبرامج بغية زيادة كمية الموارد ونوعيتها واستدامتها وإمكانية التنبؤ بها. ويرغب وفد بلده أيضا في تلقي معلومات بشأن جميع الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المواضيعية الحالية المطلوبة في الفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩. وهذه المعلومات ذات أهمية حاسمة إذا ما كان للدول الأعضاء أن تحسن من مشاركتها في إدارة الصناديق، ومن ثم شرعيتها وكفاءتها.

٤٧ - وأضاف إن الوثيقة الختامية للمؤتمر العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تقدم إطارا هاما للصناديق والبرامج لتعزيز دعمها للبلدان النامية. ويجري توقع الكثير من الجهاز الإنمائي بحيث تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٤٨ - واختتم كلامه قائلا إن الوقت قد حان لتركيز جميع الطاقات على تنفيذ القرارات المتخذة على أعلى المستويات وتعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وتوسيعها ودعمها بحيث تتمكن من تنفيذ ولاياتها. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ودعم التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - السيد روسي (سويسرا): ألقى الضوء على التقدم العالمي والوطني المحرز بشأن القضايا الجنسانية وتمكين المرأة من خلال إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقال فيما يتعلق بالتمويل من أجل الأنشطة

الالتزامات الإنمائية، وبخاصة بالنسبة لتوصيل الموارد الأساسية إلى منظومة الأمم المتحدة. وهذه الموارد تشكل حجر الأساس للأنشطة التنفيذية للمنظومة والضمان الوحيد لإمكانية الوفاء باحتياجات وأولويات البلدان المتلقية. ولهذا فمن الضروري تصحيح الاحتلال المتزايد بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وهو السبب الرئيسي لعدم اتساق الأنشطة التنفيذية. وينبغي أن تهدف تلك الأنشطة إلى تلبية احتياجات البلدان النامية وأن تتسق مع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وقد وضع المنطق المالي الحالي إلى حد كبير لصالح المانحين.

٥٥ - وأضافت أنه بينما يشكل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ خطوة في الاتجاه الصحيح، فمما يؤسف له أنه لم يعكس التزاما واضحا من المانحين بتقديم الموارد الأساسية الضرورية للتنفيذ الفعال للأنشطة التنفيذية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي للتصدي لآثار الأزمة الاقتصادية والمالية. ولهذا يجب أن تتحلى صناديقها وبرامجها ووكالاتها، فضلا عن الهيئات المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنسيق مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين، بالشفافية والقابلية للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

٥٦ - السيد **دوانغشاك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن ازدياد المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة على مدار السنوات الأخيرة يمكن أن يتعرض للركود أو يتناقص في عام ٢٠١٠ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. والاحتلال المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية مسألة أخرى تثير قلق البلدان النامية لأنها تضر بالقدرة على التنبؤ بالموارد المالية وتقوض الدور الإشرافي الذي تقوم به مجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ولهذا هناك حاجة إلى تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التعاون مع المانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفضلا عن ذلك، يجب أن يفي المانحون بالتزامهم بزيادة

الموارد. ورحب بالتغيير في اهتمام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث قُدِّم أكثر من نصف النفقات القطرية في عام ٢٠٠٨ إلى أقل البلدان نموا، مقارنة بـ ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فما زال الاحتلال بين التمويل الأساسي وغير الأساسي يثير القلق الشديد، مسببا عدم اتساق في الجهاز الإنمائي ومؤديا إلى اتخاذ الأمم المتحدة نهج مشوهة لتنفيذ برامج التنمية. ولهذا، يجب اتخاذ تدابير عاجلة بغية كفالة أن تسفر الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرنامج للتصدي لمختلف تحديات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عن نتائج ملموسة دون إلحاق ضرر شديد بمكاسب التنمية التي تحققت بمشقة لبلدان مثل بلده.

٥٣ - وأضاف أن حكومة بلده تؤيد المقترحات الواردة في التقرير بدعم الهيكل التمويلي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأنها قد شاركت على نحو فعال في دورات المجالس التنفيذية للوكالات الإنمائية التابعة للمنظمة، وعززت موقف إثيوبيا بوصفها بلدا يبدأ بنفسه في برنامج "توحيد الأداء". وفي هذا السياق، دعا اللجنة إلى تأييد إعلان حكومة بلده بوصفه حكومة تبدأ بنفسها، كما دعا شركاء التنمية والبلدان الرائدة ووكالات الأمم المتحدة إلى دعم تنفيذ إثيوبيا لهذا المسعى. وطالب أيضا بتدعيم آليات التمويل الجماعي التي جرى وضعها مؤخرا مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الرائدة والبلدان التي تبدأ بنفسها.

٥٤ - السيدة **نافارو بارو** (كوبا): قالت إن الانتعاش من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مازال بعيد المنال حيث أن آثارها لا تزال تضر بمستويات معيشة أفقر البلدان والمجموعات وتميئتها. ولا ينبغي استغلال الأزمة كذريعة للبلدان المتقدمة النمو لعدم الوفاء بالتمويلات من أجل

٦٠ - السيد سرغيف (بيلاروس): قال إنه إذا كان لقرارات مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أن تنفذ، فيجب زيادة تعزيز كفاءة المنظمة وتقديم دعم إضافي على أساس يمكن التنبؤ به بشكل أفضل. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ أية قرارات في هذا الصدد على مستوى حكومي دولي، كما ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الخاصة للدول الأعضاء ومختلف مساراتها الإنمائية.

٦١ - وأضاف أن بيلاروس تتطلع إلى نتائج التقييم المستقل لمبادرة "توحيد الأداء" الذي ستستعرضها الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وتؤيد بيلاروس أيضا إجراء استعراضات دورية تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديد فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، طالب المتكلم بزيادة الجهود لضمان التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة المانحين والشراكات بين القطاعين العام والخاص حسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤. ومع ذلك، فإن وفد بلده يرى أن المبادئ التي يقوم عليها نظام المانحين، والتي أصبحت انتقائية بطبيعتها، ينبغي إعادة النظر فيها وجعلها أكثر شفافية بالنسبة للبلدان المتلقية.

٦٢ - ودعا أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تقديم مساعدة أكثر تركيزا إلى البلدان المتوسطة الدخل وتوظيف قدر أكبر من المرونة في معاملاتها مع تلك البلدان. وأخيرا، لفت الانتباه إلى ضرورة تنمية اقتصادات خضراء ومواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ، ودعا ضمن جملة أمور، إلى بذل الجهود لنقل أحدث تكنولوجيات الطاقة إلى البلدان النامية، بما فيها البلدان متوسطة الدخل.

التمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتمويل المعونة إلى البلدان النامية مع التركيز بشكل خاص على مساعدة أقل البلدان نموا على الوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - وأضاف أن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة سيساعد على مواصلة تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عن طريق تحسين آليات تمويل البرامج التنفيذية والترتيبات المؤسسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٨ - ومضى يقول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال جزءا لا يتجزأ من التنمية، وينبغي تعزيزه إلى جانب التعاون والدعم الثلاثي الأطراف. ومع ذلك، فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يستكمل التعاون بين الشمال والجنوب، لا أن يحل محله.

٥٩ - واستطرد قائلا إن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية شكل منبرا هاما لمساعدة حكومة بلده على تحقيق الأهداف المحددة في خططها الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية واستراتيجيتها للقضاء على الفقر. ويمثل إطار العمل أيضا التزام فريق الأمم المتحدة القطري ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده ستواصل دعم إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة مبادرة "أمم متحدة واحدة"، وستعقد حكومة بلده أيضا اجتماعها الوطني العاشر للمائدة المستديرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتدعيم شراكتها مع شركاء التنمية وتعزيز فعالية المعونة من أجل التنمية في بلده.

المتحدة بدور فعال في بناء الثقة والائتمان بين الشركاء، وهي خطوة يمكنها أن تشجع على زيادة الموارد الأساسية وتمكين المنظمة من ممارسة سلطتها بفعالية أكبر. وينبغي أن يتناول الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات هذه القضية.

٦٨ - وأخيراً، شدد على أن قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المعني بالاتساق على نطاق المنظومة ينبغي أن يُنفذ دون تأخير بغية ترشيد أنشطة الأمم المتحدة وزيادة الموارد المتاحة في الوقت الذي تكون فيه نادرة بوجه خاص.

٦٩ - السيدة زفيريفا (الاتحاد الروسي): قالت إن التدابير المعنية بإصلاح البنين الجنساني للأمم المتحدة المذكور في قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ له أهمية رئيسية، وأن وفد بلدها يرحب بالتالي باستهلال الوكالة الرائدة الجديدة بالمنظمة في هذا المجال، وهي جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأنتت على سلف هذا الجهاز، وهو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لإسهاماته على مر السنين في تلبية الاحتياجات الإنمائية للمرأة في جميع أنحاء العالم، ودعت الجهاز إلى مواصلة توطيد هذا العمل.

٧٠ - ورحبت بالأحكام المتوازنة الواردة في القرار سالف الذكر والمتعلقة بإدارة وتمويل وتقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وأشارت إلى أنه بينما ينبغي للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية أن يواصل القيام بدور المنبر للمناقشات على نطاق الوكالة، يجب أن يظل مركزه غير رسمي. بمعنى الكلمة. وأعربت أيضاً عن الأمل في أن يجري الاضطلاع بتقييم مشاريع "توحيد الأداء" الرائدة بأسلوب موضوعي وشددت على أن تطبيق نهج "توحيد الأداء" بصفته نموذجاً عالمياً لعمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري سيكون سابقاً لأوانه إلى أن يتم وضع الصيغة النهائية لنتيجة هذا التقييم.

٦٣ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ينبغي أن تظل طوعية وقائمة على المنح وأن تحترم مبدأي العالمية والملكية الوطنية وأن تعكس الأولويات القطرية، تمثياً مع برنامج عمل أكرأ الذي اعتمد في المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات.

٦٤ - وأضاف أن قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ البرامج الإنمائية غير كافية في بعض الأحيان. وبرغم زيادة إجمالي المساهمات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ فقد شكلت الموارد الأساسية أقل من ٣٠ في المائة من المجموع. وزيادة كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية للمنظمة أمر ضروري.

٦٥ - ومضى يقول إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تعكس الاستراتيجيات التي تصوغها الدول الأعضاء تمثياً مع السياسات والصلاحيات الوطنية. ويجب منح الأولوية للقيادة والملكية الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية. وينبغي أن تصوغ منظومة الأمم المتحدة بأكملها ومؤسسات بريتون وودز والمآخون الثنائون أنشطة إنمائية تمثل امتثالا دقيقاً لجدول عمل أكرأ، كما ينبغي ألا تفرض شروطاً كثيرة.

٦٦ - وأضاف أنه فضلاً عن ذلك ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تدعيم البرامج الجديدة المبتكرة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، وبخاصة أقل البلدان نمواً، لمواجهة التحديات الخطيرة، بما فيها ضعفها إزاء تغير المناخ وأزميتي الغذاء والوقود.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن بنغلاديش اتخذت خطوات كبيرة للنهوض بأولوياتها الإنمائية من خلال كل من الشراكات بين القطاع العام والخاص والقنوات التقليدية الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك فالترتيبات بين القطاع العام والخاص توقفت في كثير من الأحيان بسبب عدم احترام الشركاء لمبدأي الملكية والقيادة الوطنيتين. وينبغي أن تضطلع الأمم

التنمية وأنها تقتضي من الأمم المتحدة تقديم دعم كامل إلى الحكومات بحيث يجري تعزيز القدرة الوطنية. وأضاف أن نهج الأمن البشري ذو أهمية خاصة حيث أن الهدف النهائي هو مساعدة المحتاجين، وبخاصة الأكثر ضعفاً. وينبغي وفقاً لذلك تقوية الصلات بين المهام المعيارية ومهام صنع السياسات والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز وفعالية أعمالها. فضلاً عن ذلك، فإن تنفيذ المنظومة للتعهدات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية لأكثر السكان ضعفاً، بما في ذلك الالتزام الذي قطعته مؤخراً الحكومة اليابانية بتقديم ٨,٥ مليون دولار، يدعو إلى اتخاذ نهج شامل محوره السكان ينطلق من القاعدة لأصحاب المصلحة المتعددين. وفي الوقت نفسه ما زال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكلان أسلوباً قيماً لمساعدة البلدان النامية، وستواصل اليابان دعمه، في نفس الوقت الذي تشجع فيه المانحين الثنائيين الآخرين أن يجذوا نفس الحذو.

٧٤ - السيدة ليميو (كندا): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية وعلى مساعدة المنظمة على تقديم دعم أكثر فعالية للاستراتيجيات الإنمائية وخطط البلدان المستفيدة من البرنامج. ومن المهم تنفيذ القرارات الرئيسية التي اتخذت فيما يتعلق بعملية الاتساق على نطاق المنظومة وفي إطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٩ المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية".

٧٥ - وأضافت أن التقييمات التي تقودها البلدان لمبادرة "توحيد الأداء" أكدت تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين وزيادة استجابة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة للأولويات

٧١ - ولاحظت أنه باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤، قد اختُتِمت عملية المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، التي بدأت عام ٢٠٠٦، وأعربت عن وجهة نظر وفد بلدها أنه ينبغي للمزيد من المناقشات حول هذا الموضوع أن تجري في إطار الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية. وتطرق إلى قضية إمكانية التنبؤ بالتمويل من أجل الأنشطة التنفيذية واستقراره وكفائته فأعربت عن القلق إزاء انخفاض مستوى التمويلات الأساسية - أقل من ٣٠ في المائة - في ميزانيات المنظمة. ومع ذلك فبالرغم من أنها تسلم بأن التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية ليس غاية في حد ذاته، وعلى أي حال لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن، دعت بدلاً من ذلك إلى اتخاذ نهج عملي مُصمم بشكل يلائم حقائق التنمية والحاجة إلى الاحتفاظ بالمرونة في التفاعل بين متلقي المعونة والمانحين ومنظومة الأمم المتحدة.

٧٢ - وأخيراً، رحبت بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأكدت من جديد تأييد الاتحاد الروسي للنهج التي تتخذها البلدان النامية إزاء هذا التعاون. وأشارت إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب شرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعت بلدان الجنوب إلى إبداء مزيد من الشفافية في برامجهم التعاونية وإجراء حوار مطول وبناء بدرجة أكبر بين الشمال والجنوب بشأن هذه القضية. ويرى الاتحاد الروسي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل المحفل الرئيسي لاتخاذ القرار بتوافق الآراء في هذا المجال، وأن مشاركة منابر الجهات المانحة، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أمر غير مرغوب فيه.

٧٣ - السيد ياماشيتا (اليابان): قال إن الملكية القطرية عنصر أساسي لاستدامة وفعالية الأنشطة التنفيذية من أجل

”توحيد الأداء“ المزيد من الدروس والأدلة والتوصيات. ومن الضروري أيضا تحليل الدروس المستفادة بالفعل والتصرف بناء عليها بغية الوفاء بمتطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج. وسيعود هذا الإجراء بالنفع على البلدان الرائدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة على حد سواء. وستطلب العملية دعما جماعيا واسع النطاق من البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان الأكثر نموا والأمم المتحدة. ولا تزال كندا ملتزمة بتمكين الأمم المتحدة من تثبيت موقعها بشكل أكبر نجاحا على الصعيد القطري بصفتها شريكا ثابتا وموثوقا به وفعالا لديه القدرة على تحقيق نتائج إنمائية مستدامة.

٧٩ - السيدة بلوم (كولومبيا): قالت إن منح أولوية أكبر للمناقشات المعنية بالأنشطة التنفيذية يمكن أن يساعد اللجنة على تحقيق نتائج ملموسة بدرجة أكبر يمكن نقلها إلى الميدان. وينبغي أن تركز الجمعية العامة في السنوات المقبلة على تعزيز تدابير لزيادة فعالية التعاون مع المنظومة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن المهم بصفة خاصة دعم تدابير مثل تنفيذ إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي اعتمده بعض البلدان النامية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على مدى تماشيها مع السياسات والخطط والأولويات الإنمائية لكل بلد، فضلا عن اعتماده على تعزيز قدرة المنظومة على تنسيق التعاون مع السلطات الوطنية. وينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة لوحدة التفتيش المشتركة معلومات أكثر تفصيلا عن مهام التنسيق.

٨٠ - وأضافت أنه من المهم مواصلة استكشاف سبل بديلة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل مع الأخذ في الحسبان بالتحديات الخاصة التي تواجهها وإمكاناتها كبلدان مضاعفة للتنمية.

الوطنية، وبرهنت على أن برامج الأمم المتحدة أكثر اندماجا مع العمليات الوطنية. ولا تزال هناك تحديات، وكندا تلتزم بتحديد تلك التحديات ومعالجتها بغية ترسيخ المكاسب ومواكبة المطالب التي تواجهها المنظمة على الصعيد القطري.

٧٦ - ومضت تقول إن التنسيق على الصعيد القطري لتحقيق نتائج إنمائية أفضل أمر حاسم ويتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام للبرامج المشتركة والاشتراك في أداء الخدمات والتنسيق الحقيقي على أساس الأطر الإنمائية المشتركة لتحقيق نتائج فعالة بقدر أكبر من الكفاءة. ويمكن إدخال المزيد من التحسينات فيما يتعلق بمواءمة ممارسات الأعمال وتبسيط إبلاغ النتائج، ومن خلال زيادة التركيز على النتائج الإنمائية. ورغم إنجاز الكثير في السنوات الأخيرة لتحسين عملية التنسيق فمن المهم أيضا إدراك وتشجيع الجهود التي تبذلها الوكالات وموظفيها للعمل بمزيد من التعاون دعما للجهود الوطنية، على سبيل المثال، من خلال أنظمة تقييم الموظفين وآليات التطوير الوظيفي.

٧٧ - واستطردت قائلة إنه ينبغي أن يحصل المنسقون المقيمون على قدر أكبر من الدعم فيما يتعلق باضطلاعهم بمهامهم وينبغي تمكينهم من قيادة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ويجب أن يكون لديهم قدر من السلطة يتناسب مع مسؤولياتهم ومسئولتهم. وينبغي للوكالات والبلدان المستفيدة من البرنامج والهيئات الحكومية الدولية أن تدعم بقوة نظام المنسقين المقيمين بغية تعزيز مواطن قوة هذا النظام كما ينبغي أن تعترف بأداء الأفرقة القطرية.

٧٨ - وأضافت أنه في المستقبل ينبغي تحديد التقدم فيما يتعلق بالتنسيق وإضفاء الطابع المؤسسي عليه على نحو أكمل كما ينبغي تقييم أثر التعاون على النتائج الإنمائية. وسيوفر التقييم المستقل المقبل للبلدان الرائدة في مبادرة

وفي الفقرة السادسة من الديباجة تُدخل الكلمات ”والعمليات الإنسانية وعمليات بناء السلام“ في السطر الثالث بعد كلمة ”التنمية“.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

٨١ - وأشارت إلى أن تقرير الأمين العام بشأن تحليل تمويل العمليات التنفيذية من أجل التنمية أدرج كولومبيا وأربعة بلدان أخرى من بلدان أمريكا اللاتينية المتوسطة الدخل كمساهمين رئيسيين في الموارد المحلية المقدمة إلى المنظومة. وينبغي أن تعزز قرارات الجمعية العامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين شجعا على أفضل الممارسات وبناء القدرات وتبادل الخبرات بين البلدان النامية. وقالت إن حكومة بلدها ترحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوقع أن يساعد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمم المتحدة بأكملها، بالإضافة إلى تعزيز العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي.

مشروع قرار بشأن تغيير اسم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ليشمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/C.2/65/L.2)

٨٢ - السيد رجبو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يجب إدخال التغييرات التالية على مشروع القرار A/C.2/65/L.2. تعدل الفقرة الأولى من الديباجة ليصبح نصها كما يلي: ”إذ تشير أيضا إلى مقررات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٥/٢٠٠٨ و ٢٥/٢٠٠٩ و ٧/٢٠١٠ و ٢١/٢٠١٠“. وينبغي أن يكون نص الثلاثة أسطر الأخيرة من الفقرة الرابعة من الديباجة كما يلي: اتساق أهداف الأمم المتحدة وتعزيزها، المتمثلة في تقديم الخدمات للأمم المتحدة ولوكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والحكومات المانحة والمستفيدة، والقطاع الخاص والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية“.